التمويل بالجباية:
البدائل الصاعدة لتدبير موارد ذاتية للجماعات الإرهابية

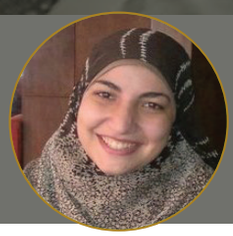

مني مصطفي محمد
باحثة سياسية متخصصة في الشؤون الدولية

تمكنت التنظيمات الإرهابية من تأسيس شبكات تمويل موازية تتسم بالاستقلال واللامركزية وتنوع الموارد، بالتوازي مع تزايد اعتمادها على المصادر الجبائية، التي تقوم على فرض ضرائب ورسوم جمركية على الأفراد والتجارة في المناطق الخاضعة لإدارتها المباشرة؛ مما أدى لتراجع الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

أولاً: اتجاهات التغير في تمويل الإرهاب

على النقيض من المعتقدات السائدة حول تصاعد تكلفة العمليات الإرهابية، لا تحتاج التنظيمات الإرهابية إلى مبالغ ضخمة من أجل تنفيذ عملياتها؛ إذ كشفت وحدة مكافحة الإرهاب الفرنسية عن أن تكلفة هجمات باريس في نوفمبر 2015 لم تتجاوز 10 آلاف دولار[1]، كما كشفت عدة تقارير أعدها ريتشارد باريت (Richard Barrett)، الرئيس السابق لفريق الأمم المتحدة لمراقبة تنظيمي القاعدة وطالبان، عن أن تكلفة الهجوم الإرهابي على ماراثون بوسطن في 15 أبريل 2013 لم تتجاوز 500 دولار أمريكي.

وفي السياق ذاته بلغت تكلفة الهجوم على المركز التجاري ويست جيت في العاصمة الكينية نيروبي في سبتمبر 2013 ما يقدر بحوالي 4500 دولار[2]، وهو نفس ما أكده تقرير صادر عن مركز أبحاث الدفاع النرويجي، والذي قام بدراسة 40 عملية إرهابية وقعت في أوروبا خلال الفترة من عام 1994 إلى عام 2013، وتوصل إلى أن تكلفة 75% من هذه العمليات تقل تكلفتها عن 10 آلاف دولار، ومن ثم فإن الجماعات الإرهابية لم تعد تحتاج لتمويل ضخم كالسابق باستثناء الجماعات التي تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي وتسعى للسيطرة على مزيد منها، وتقوم بعمليات دعاية واستقطاب واسعة النطاق على غرار تنظيم "داعش"[3].

وصاحب هذا التغير تحول آخر على مستوى مصادر تمويل الإرهاب، فبعدما كانت الجماعات الإرهابية تعتمد على ما يعرف بالدول الراعية للإرهاب والبنوك والمؤسسات الخيرية في تحويل الأموال، اضطرت هذه الجماعات إلى تقليل تعاملها مع البنوك والمؤسسات الخيرية التي تخضع لرقابة صارمة من جانب السلطات المصرفية، كما تراجع عدد الدول التي تقوم بتمويل العمليات الإرهابية بسبب انتهاء الحرب الباردة التي قام فيها كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بدعم بعض الجماعات الإرهابية من أجل تحقيق مصالحهما، خاصةً في أفغانستان، بالإضافة إلى زيادة العقوبات المفروضة على تمويل الإرهاب من قبل المجتمع الدولي[4].

وفي المقابل يشير اتجاه آخر إلى أن

الدول الراعية للإرهاب لم تتراجع، بل شهدت تغيراً في طبيعة دورها، حيث يقوم هذا الاتجاه بتوسيع تعريف الدول الراعية ليضم الدول التي تتجاهل فرض إجراءات رقابية كافية على عمليات تحويل وجمع الأموال واتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة حدود الدولة بشكل يضمن عدم تسلل الإرهابيين وتهريب الأموال عبر الحدود، وقد أطلق دانيال بايمان، الأستاذ في جامعة "جورج تاون" الأمريكية على هذه الدول ما يعرف بالرعاة السلبيين للإرهاب (Passive Sponsors of Terrorism)[5].

وتصاعد اتجاه التنظيمات الإرهابية للاعتماد على مصادر التمويل الذاتي عقب تمكنها من اقتطاع دويلات من أقاليم بعض الدول مثل "داعش" في سوريا والعراق وبوكو حرام في نيجيريا، فعلى سبيل المثال، أشار مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2015 إلى أن "داعش" تحقق أرباح تتجاوز نصف مليار دولار سنوياً من مبيعات النفط وحدها، خاصةً أنه في شهر سبتمبر 2015 كان "داعش" قد استطاع السيطرة على 10 حقول نفط في سوريا والعراق، وتقوم من خلالها ببيع ما يتراوح بين 34 ألف برميل إلى 40 ألف برميل يومياً[6].

وبالإضافة لما سبق، تقوم العديد من الجماعات الإرهابية بالتجارة في المواد المخدرة منذ الثمانينيات من القرن الماضي، كما ارتبط تنظيم القاعدة بشبكات تهريب المواد المخدرة، قد شهدت تزايداً مضطرداً مع صعود جماعتي "داعش" وبوكو حرام[7].

وعلى سبيل المثال، أشار مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (United Nations Office on Drugs and Crime) في أحد تقاريره في مطلع عام 2016 إلى أن جماعة بوكو حرام لا يقتصر نشاطها على الإتجار بالمخدرات، بل يمتد أيضاً لفرض رسوم على هذه التجارة عند عبورها للمناطق التي تسيطر عليها الجماعة[8]، كما أشار تقرير آخر صادر عن مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في عام 2013 إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وتنظيم الموقعون بالدماء في شمال مالي يتقاضى رسوماً تقدر بحوالي 2000 دولار عن كل كيلوجرام من المخدرات المهربة[9].

وفي السياق ذاته، تعتمد بعض الجماعات الإرهابية على عمليات الاختطاف مقابل فدية، وقد قدرت الفدية التي حصلت عليها جماعة "داعش" في عام 2014 بحوالي 45 مليون دولار، كما تلقت جماعة القاعدة في بلاد المغرب العربي فدية تقدر بحوالي 75 مليون دولار في الفترة بين عامي 2010 و2014، وحصل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على ما يوازي 20 مليون دولار بين عامي 2011 و2013[10].

وبالتوازي مع ذلك تصاعد إتجار التنظيمات الإرهابية بالآثار، حيث يسيطر تنظيم "داعش" على ما يقدر بحوالي 4500 ألف موقع أثري، وهو ما مكن التنظيم من جني أرباح ضخمة من خلال هذه التجارة[11].

على مستوى آخر، أدت صعوبة الاعتماد الدائم على المصادر سالفة الذكر لتصاعد اتجاه جديد في ممارسات التنظيمات الإرهابية لفرض ضرائب ورسوم على قاطني المناطق التي يسيطرون عليها، حيث أشار مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2015 إلى أن تنظم "داعش" قد أعد نظاماً ضريبياً مماثلاً للنظم الضريبية الرسمية في الدول القومية، حيث يقوم بتحصيل 10% من دخول الأفراد كضريبة دخل، وما يتراوح بين 10% و 15% ضرائب على الأعمال، وما يقدر بحوالي 2% ضرائب على قيمة المشتريات اليومية، بالإضافة إلى ضرائب الطرق، وضرائب تهريب الأسلحة والمخدرات، بالإضافة إلى فرض رسوم المغادرة على الأشخاص الراغبين في ترك الأراضي التي يسيطر عليها "داعش" مع العودة خلال أسبوعين، وتقدر بحوالي ألف دولار للشخص الواحد، مع فرض الجزية على المسيحيين ومعتنقي الديانات الأخرى[12].

كما كشف تقرير مجموعة العمل المالي التابعة للأمم المتحدة الصادر في أكتوبر 2015 عن أن قيمة الضرائب التي تحصل عليها حركة الشباب الصومالية من المناطق التي تسيطر عليها تقدر بما يتراوح بين 35 مليون دولار إلى 56 مليون دولار، وتتنوع بين ضرائب على الدخل وضرائب على التجارة وعلى السلع والمشتريات[13]، كما تقوم جماعة بوكو حرام بفرض ضرائب متصاعدة على رجال الأعمال، وقد أعلن الجيش النيجري في فبراير 2015 أن هذه الجماعة تقوم بفرض الضرائب على صيد السمك، بالإضافة لفرضها ضرائب على أنشطة التهريب والتنقل[14].

ثانياً: محفزات صعود ممارسات الجباية

يرتبط تصاعد اعتماد التنظيمات الإرهابية على فرض الضرائب والرسوم بالتحولات التنظيمية داخل الجماعات الإرهابية والتغير في آليات مكافحة تمويل الإرهاب على المستويات الإقليمية والدولية، وهو ما أدى لتصاعد ما يمكن أن يطلق عليه "إرهاب الجباية"، وتتمثل أهم العوامل الدافعة لهذا التغير فيما يلي:

1- تجفيف المنابع: لا تزال توصيات مجموعة العمل المالي الدولي التابعة للأمم المتحدة والتي صدرت في أبريل 1990 الموجه الأساسي لكافة استراتيجيات مكافحة الإرهاب على مستوى العالم، وتركز هذه التوصيات بالأساس على تقويض الموارد المالية للجماعات الإرهابية[15]، من جانب آخر تصاعدت الجهود الدولية لمحاصرة مصادر تمويل الإرهاب، سواء أكانت من جهات مانحة أو من أنشطة تقوم بها الجماعات بنفسها، فعلى سبيل المثال، أنشأ "التحالف الدولي لمواجهة داعش" لجنة لمكافحة التمويل، وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول بإيطاليا في مارس 2015، وتم تحديد مجموعة من الإجراءات لمكافحة تمويل "داعش" لعل من أهمها: منع استخدام "داعش" للنظام المالي العالمي، ومكافحة الابتزاز واستغلال "داعش" الأصول والموارد الاقتصادية،

ومنع التمويل الخارجي للتنظيم[16].

كما اتجه اتحاد المصارف العربي إلى التنسيق بين الأجهزة المصرفية لتتبع والإيقاع بالحسابات المشبوهة، ولهذا أقام منتدى في بيروت تحت عنوان "آليات تجفيف منابع تمويل الإرهاب" في مايو 2015، وقد أصدر هذا المنتدى مجموعة من التوصيات بهدف تعزيز قدرات الدول العربية على تجفيف المنابع ومنها: تطبيق أنظمة متطورة لمراقبة التحويلات النقدية، ومصادرة الأموال ذات الصلة بتمويل الإرهاب[17]، وقامت بعض الدول بالتنسيق مع بعضها البعض لمواجهة شبكات تمويل الإرهاب العابرة للحدود، فعلى سبيل المثال، أصدرت كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية قراراً مشتركاً في أبريل 2016 يفيد بتجميد أموال شبكة عابرة للحدود تقوم بجمع الأموال لصالح منظمة (لشكر طيبة) الباكستانية[18].

2- استنزاف الموارد: حيث إن كافة الموارد التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية من أجل التمويل الذاتي عرضة للاستنزاف والتطويق من جانب الدول، فعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2015 بتدمير 116 شاحنة وقود يعتمد عليها التنظيم في تهريب النفط[19]، وقد صرح (كريستيان جووز) رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى العراق في مارس 2016 بأن "داعش" قد قام باستنزاف موارد العراق الاقتصادية، خاصةً النفط، وأشار إلى أن "داعش" هو المسؤول الأول عن تراجع أسعار النفط الخام وفق رؤيته[20].

وسعى تنظيم "داعش" إلى ابتكار موارد جديدة، مثل قيام بعض مسلحيه باقتطاع أشجار الجبال والغابات في أفغانستان، وهو الأمر الذي يحظره القانون الأفغاني، وفي هذا الإطار صرح أحد مسؤولي الحكومة المحلية الأفغانية في مارس 2016 بأن "داعش" تقوم بقطع الأشجار والتجارة بها بطرق ممهنجة ليتم نقلها بعد ذلك عبر الشاحنات والخيل إلى باكستان[21]، كذلك كان الحال بالنسبة لجماعة بوكو حرام التي قامت السلطات النيجرية بإغلاق مجموعة من الأسواق التي تقوم من خلالها بوكو حرام بالتجارة في المواد المسروقة[22].

3- الأزمات المالية: تواجه التنظيمات الإرهابية عادة بعد فترة من تمددها أزمات مالية كبرى على غرار تلك الأزمة التي واجهت "داعش" منذ أواخر يناير 2015 بعد أن فقدت ما يقدر بحوالي 22% من إجمالي الأراضي التي كانت تسيطر عليها في عام 2014، وذلك حسبما أشارت دراسة صادرة من معهد (اي اتش اس) لمراقبة النزاعات لتتراجع إيراداتها لتصبح 56 مليون دولار شهرياً بعدما كانت تقدر بحوالي 80 مليون دولار أمريكي شهرياً في 2015، وهو ما اضطرها لتقوم بتخفيض رواتب مقاتليها إلى النصف، ودفع هذا التنظيم إلى فرض غرامات وضرائب جديدة على السكان بالمناطق التي لا تزال تحت سيطرته مثل ضرائب على وضع أطباق لالتقاط إرسال الأقمار الصناعية، وغرامات على من يعطي إجابات خطأ على أسئلة تتعلق بالقرآن، وأشار التقرير أيضاً إلى أن الضرائب تمثل 50% من إيرادات "داعش" في الوقت الحالي[23].

4- تكاليف التمدد: يرتبط استنزاف الموارد المالية للتنظيمات الإرهابية بقيامها بالإفراط في التمدد الجغرافي والسيطرة على مساحات واسعة النطاق تتجاوز قدراتها العسكرية للدفاع عنها في مواجهة الخصوم، مثل تمدد تنظيم "داعش" في سوريا والعراق، الذي وصل لمرحلة لم يعد معها التنظيم قادراً على تدبير الموارد المالية اللازمة للانتشار العسكري في كافة أرجاء الدويلة المترامية الأطراف، فضلاً عن تدبير الاحتياجات الأساسية لقاطنيها وإدارة الشؤون اليومية للمجتمعات المحلية بها.

ثالثاً: تداعيات تصاعد الضرائب الإرهابية

> دفعت الضغوط المالية المتصاعدة والسعي لتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار في تدفقات الموارد إلى قيام التنظيمات الإرهابية بوضع نظم ضريبية معقدة شبيهة بالدول، وهو ما جعل بقاء وتماسك تلك التنظيمات رهناً بمدى قدرتها على الحفاظ على المناطق التي تسيطر عليها، وقبول السكان بالنظم الضريبية في مقابل تأمين احتياجاتهم الأساسية، وهو ما ينطوي على تهديدات لبقاء هذه التنظيمات.

تشير بعض التقديرات إلى أن الضرائب قد أصبحت تمثل المصدر الأول للعديد من الجماعات الإرهابية، وعلى النقيض من باقي الموارد تظل الضرائب هي المصدر الوحيد الذي تستطيع الجماعة التحكم فيه وزيادة معدلاته للحفاظ على استدامة الموارد المالية للتنظيمات الإرهابية، إلا أن الإفراط في الاعتماد على موارد الجباية أدى لتصاعد عدة تداعيات تتمثل فيما يلي:

1- تفكك الحواضن الاجتماعية: تؤدي زيادة الضرائب إلى تفكيك الحواضن الاجتماعية الداعمة لبقاء وتمدد الجماعات الإرهابية، وزيادة التذمر من سكان المناطق المسيطر عليها وهو ما حدث في الأماكن الواقعة تحت سيطرة "داعش"، لاسيما في العراق بعد أن قامت الحكومة العراقية بإيقاف مرتبات الموظفين في هذه المناطق حتى تقلل الضرائب التي تحصل عليها "داعش" من هذه الرواتب، خاصةً أن مجموعة العمل المالي التابعة للأمم المتحدة وصفت هذه الرواتب بالمصدر المتجدد للدخل، حيث كان يتقاضى 400 ألف شخص رواتب منتظمة من الحكومة[24]، واضطر هؤلاء الموظفون إلى الاعتماد على الأعمال الحرة في هذه المناطق، وصاحب هذا انخفاض واضح لدخولهم، وهو ما يعني أن الضرائب المتصاعدة تمثل ضغطاً إضافياً عليهم.

من ناحية أخرى تقوم الجماعات التي تسعى لتعزيز حواضنها الاجتماعية بتخفيض الضرائب والانخراط في الأعمال الاجتماعية، مثل تنظيم القاعدة في اليمن الذي استغل الحرب الدائرة هناك من أجل تعزيز موارده المالية لتصل حسب تقديرات بعض التجار المحليين إلى خمسة ملايين دولار من رسوم الجمارك والوقود المهرب، فيما قام بإلغاء الضرائب على الدخل في الدويلة التي يسيطر عليها

في (المكلا) في عام 2015 وهو ما أدى إلى ارتفاع شعبيته بين السكان هناك[25].

2- تصاعد الخلافات الداخلية: على الرغم من أن زيادة المخصصات المالية في يد التنظيمات الإرهابية تؤدي إلى استقطاب المزيد من الأفراد للانضمام إليها، فإن الأزمات المالية التي تواجه التنظيمات تؤدي إلى نشوب الخلافات الداخلية بين أعضائها، فقد أعلن أكثر من 40 مقاتل من تنظيم "داعش" انشقاقهم من ريف حلب الشمالي في مارس 2016 بعد التأخر في دفع المستحقات المالية للمقاتلين، مما أدى إلى حدوث اشتباكات داخلية مسلحة ومقتل العشرات منهم وإعلان "داعش" النفير فتوافد مقاتلون لدعم التنظيم من مناطق أخرى[26].

كذلك كانت الحال بالنسبة لجماعات أخرى، مثل حركة طالبان التي حدثت فيها خلافات متعددة وانشقاقات بعد وفاة (الملا عمر) في سبتمبر 2015، وقد كان من أحد أهم أسباب هذه الخلافات هو تركز الموارد المالية في يد (الملا أختر منصور) الذي خلف الملا عمر في قيادة التنظيم.

3- التحالف مع رجال الأعمال: يحقق هذا التحالف مصالح متبادلة لكل الطرفين، فمن ناحية يقدم رجال الأعمال الدعم المالي للتنظيمات الإرهابية، كما يعد هذا التحالف مصدر قوة لرجال الأعمال، وكأنه بمنزلة إعادة إنتاج للعلاقة التقليدية بين رأس المال والسلطة، ومع كثرة هذه التحالفات فقد تتحول هذه التنظيمات إلى نخبوية، وبالتالي تتراجع شعبيتها بين المتعاطفين الأقل ثراءً، فعلى سبيل المثال، يحصل "داعش" على أموال من بعض رجال الأعمال في الرقة مقابل تقديم تسهيلات لهم في خدمتي المياه والكهرباء.

وفي السياق ذاته، صرح النائب السابق وعضو حزب الشعب الجمهوري التركي (محمد علي عبد أوغلو) في نوفمبر 2015 بوجود تقارير لديه تفيد بأن 27 رجل أعمال تركياً وعراقياً قد كونوا شبكات لتجارة النفط مع "داعش"، الأمر ذاته ينطبق على التحالفات بين طالبان وشبكات زراعة وتهريب الأفيون في أفغانستان[27].

إجمالاً، يمكن القول إن الضغوط المالية المتصاعدة على التنظيمات الإرهابية، وتصاعد احتياجاتها التمويلية، وسعيها لتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار في تدفقات الموارد، دفعها إلى وضع نظم ضريبية معقدة شبيهة بالدول، وهو ما جعل بقاء وتماسك التنظيمات الإرهابية رهناً بمدى قدرتها على الحفاظ على المناطق التي تسيطر عليها، وقبول السكان بالنظم الضريبية في مقابل تأمين احتياجاتهم الأساسية من جانب التنظيمات الإرهابية، وهو ما ينطوي على تهديدات لبقاء وتماسك هذه التنظيمات مع تراجع استقلاليتها المالية.

1- Robert Windrem, Terror on a Shoestring: Paris Attacks Likely Cost $10,000 or Less, **NBC News**, 18 November 2015, accessible at: http://goo.gl/E6svXC

2- محمد عبد الله يونس، اقتصاديات الإرهاب: التحولات في تمويل الإرهاب في إقليم الشرق الأوسط، **حالة الإقليم**، العدد 9، يوليو 2014، ص ص 18 – 21.

3- **Emerging Terrorist Financing Risks,** Paris: The Financial Action Task Force (FATF), October 2015, pp. 10 –11.

4- Louise Shelley, **Dirty Entanglements: Global Terrorism and Organized Crime,** Germany: The Konrad-Adenauer-Stiftung, January 2016, pp. 83 – 84.

5- Sherif Shehata, Threats of modern terrorists' organization and state sponsored: the case of Islamic state, **Kultura Bezpiecenstwa Journal**, No.19, 2015, p. 215.

6- The Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index 2015**, United states: The Institute for Economics and Peace, November 2015, p. 77.

7- Benoît Gomis, **Demystifying 'Narcoterrorism**', Policy brief No.9, Wales: Swansea University, May 2015, pp. 1 – 4.

8- Nivedita Ray, **Growing Threat of Terrorism in Africa: The Case of Boko Haram,** Indian council of world affairs, 20 February 2016, p. 13.

9- محمد عبد الله يونس، **مرجع سابق**، ص 21.

10- Yvonne M. Dutton, **Funding terrorism: the problem of ransom payments**, Indiana University: Robert H. McKinney School of Law, 1 December 2015, pp. 7 – 8.

11- Ashleigh Tilley, **ISIS, Blood Antiquities, and the International Black Market,** Human security center, 1 February 2016, p. 1.

12- The Institute for Economics and Peace, **Op.cit,** p. 78.

13- The Financial Action Task Force, **Op.cit,** p. 39.

14- Boko Haram Finances, **Center for financial crime and security studies,** 4 June 2015, accessible at: http://goo.gl/hPZF1A

15- فيفيك شادها، شريان الإرهاب: مكامن القوة والضعف في مكافحة تمويل الإرهابيين، عرض: منى مصطفى محمد، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 7 نوفمبر 2015، موجود على الرابط التالي: http://www.futurecenter.ae/book.php?book=672

16- عمر البشير الترابي، تجفيف المنابع: الآليات غير العسكرية لمواجهة تنظيم داعش، **اتجاهات الأحداث**، العدد 12، يوليو 2015، ص 41.

17- شروق عادل، تجفيف المنابع: استراتيجيات مكافحة تمويل الإرهاب في الإقليم، حالة الإقليم، العدد 19، يوليو 2015، ص 23.

18- إجراءات أمريكية سعودية لملاحقة وتجميد "شبكة تموّل الإرهاب"، **الإمارات 71**، 1 أبريل 2016، موجود على الرابط التالي: http://goo.gl/VZQ6E3

19- أمريكا تتراجع عن موقفها وتدمر 116 شاحنة وقود تابعة لـ"داعش"، **جريدة الوطن**، 17 نوفمبر 2015، موجود على الرابط التالي: http://goo.gl/cdZxsx

20- صندوق النقد الدولي: النفط و"داعش" يستنزفان العراق، **روسيا اليوم**، 30 مارس 2016، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/x8jfBY

21- صبغة الله صابر، داعش يتاجر بأشجار أفغانستان، **العربي الجديد**، 28 مارس 2016، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/XlwqgG

22- نيجيريا تغلق أسواقا للمواشي لوقف تمويل بوكو حرام، الجزيرة، 5 مارس 2016، موجود على الرابط التالي: http://goo.gl/9S3HRc

23- Islamic State global threat analysis and impact, **IHS conflict monitor**, March 2016, pp. 1 – 8.

24- صعوبات في مدن داعش بالعراق بعد قطع رواتب موظفيها، **الشرق الأوسط**، 3 أكتوبر 2015، موجود على الرابط التالي: http://goo.gl/PkhMSd

25- هل المكلا اليمنية "دويلة" تحكمها القاعدة؟، **الجزيرة نت**، 9 أبريل 2016، موجود على الرابط التالي: http://goo.gl/K6OUKG

26- خلافات داخلية في صفوف داعش تؤدي إلى انشقاق الكثير منهم، 6 مارس 2016، **Sputnik**، موجود على الرابط التالي: http://goo.gl/7yznlB

27- أوغلو: رجال أعمال أتراك وعراقيين شاركوا في تمويل داعش، **وكالة النبأ الإخبارية**، 3 نوفمبر 2015، موجود على الرابط التالي: http://goo.gl/dJXhZK